Voice of Bahrain
PO Box 65799، London NW2 9PL
Email: info@vob.org،
Web Site: www.vob.org

العدد 234، يوليو 2002، ربيع الاول/ ربيع الثاني 1423 هـ

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

تطورات حساسة تعيد الوضع الى المربع الاول

فصول الاستبداد تتوسع بدون توقف منذ ان ألغي الدستور وفرض الخليفيون على البلاد وثيقتهم التي صاغوها وفق مقاساتهم. وعلى مدى الشهور الستة الماضية بدأت ملامح التخندق من جديد وفق خطوط الانتماء السياسي. فبعد ان رفض الشعب الدستور الخليفي اتضح فشل ما سمي "المشروع الاصلاحي" ولم يعد لدى الحاكم ما يستطيع تسويقه في اوساط شعب يمتلك القدر الكثير من الوعي والتراث النضالي التراكمي. في الشهر الماضي اجريت ا لانتخابات البلدية التي شارك فيها اغلب الفئات، واعتبرها الخليفيون مؤشرا لقبول مشروعه السياسي. ولكن ما ابعدهم عن الحقيقة. فالعمل البلدي يتصل بحياة الناس اليومية، ولا يمثل قبولا بالسياسات الاستبدادية التي يتم اعدادها وفرضها على البلاد. وتمثل نسبة المشاركة مؤشرا للحضور الشعبي الميداني الذي لن يتوفر لاية انتخابات مؤسسة على الدستور الخليفي الذي سلب من الناس حقوقهم وحول الشراكة السياسية الى العوبة غير ذات شأن. واتضح فشل العائلة الخليفية في قدرتها على ضمان صوت الشعب لتوفير الشرعية لحكمها. ويمكن القول ان الانتخابات الصورية لمجلس حمد بن عيسى الذي يسميه "البرلمان" لن تحظى بحضور جماهيري ابدا، بل ستقتصر المشاركة فيها على نسبة محدودة من المواطنين خصوصا اذا اعلنت جمعية الوفاق مقاطعتها بشكل نهائي.

وثمة تطورات اخرى عمقت الشكوك الشعبية في النوايا الخليفية. فقد جاء تشكيل جهاز الامن الوطني برئاسة محمد بن عيسى، شقيق الحاكم، ليعيد تدوير عناصر الامن واعادة تشكيلها استعدادا للصراعات المستقبلية بين السكان الاصليين والعائلة الخليفية. هذا الجهاز سيكون أسواء من اجهزة الامن السابقة، وسيتضح ان الغاء قانون امن الدولة لن يغير سلوك العائلة الخليفية تجاه السكان البحرانيين. فقد جاء قرار حمد بن عيسى تشكيل هذا الجهاز في الوقت الذي يفترض فيه ان تتم مراجعة السياسات الامنية التي ادت في السابق لمشاكل كثيرة وشوهت سمعة البحرين ووضعت العائلة الخليفية في قفص الاتهام بالانتهاكات الفظيعة لحقوق الانسان. وبموازاة هذا الجهاز ا صبح الناشطون الحقوقيون يخططون لعمل حقوقي بعيد عن عيون السلطة، ورفضوا ان يسعوا لتسجيل مؤسساتهم لكي لا تفشل قبل ان تبدأ عملها. وقد كشف الحماس الشعبي للحضور الميداني منذ عام ونصف، اي منذ التصويت على الميثاق، تفتح شهية البحرانيين للمشاركة السياسية وعدم الانسحاب، والاصرار على تطوير الاداء السياسي ليكون قادرا على تحقيق المواطنة المتساوية. وجاء تأسيس جهاز الامن الوطني متوازيا مع تصاعد العمل الحقوقي الذي يتسم رواده بوطنية وثبات وتجربة حية. ومن المتوقع ان تبادر الحكومة لممارسة الضغط على النشطاء الحقوقيين لكي يدخلوا في الشباك الحكومية، ويسهل بذلك محاصرتهم وتحجيم انطلاقهم.

وثمة ثلاثة تطورات في الساحة البحرانية هذه الايام. اولهما الشعور الشعبي العام بالخديعة والمكر بعد الغاء الدستور الشرعي واستبداله بدستور "المنحة". فقد نجم عن الاعلان عن الدستور الخليفي في 14 فبراير الماضي تعمق الشعور بضرورة اعادة إطلاق معارضة فاعلة ضد الحكم الخليفي الذي نقض العهود وانقض على الشعب مجددا. ثانيهما: تأسيس جهاز الامن الوطني الذي يعيد الى الذاكرة دور اجهزة الامن في القمع والسجن والتعذيب والقتل والاعدام. هذه الخطوة كشفت حقيقة التفكير الخليفي ودفعت الكثيرين لاعادة الانتشار بالشكل الذي يحول دون تفتت المعارضة او ترك الساحة نقية للحكم الخليفي. وسيبذل الحقوقيون جهودا لافشال ذلك المشروع الذي سيعمق الانتهاكات ويتجاوز على حقوق الناس. ثالثا تصاعد ظاهرة التجنيس السياسي بهدف تغيير التوازن السكاني في البلاد لكي تتوفر كتلة سكانية داعمة للحكم الخليفي. وجاء الاعلان الرسمي عن السماح بمنح الجنسية البحرانية للمواطنين الخليجيين الآخرين مع عدم اشتراط التخلي عن جنسيتهم الاصلية، ليعمق الشعور بالظلامة وان مستقبل البلاد لن يكون كماضيها بعد التدخل لهندسة التركيبة السكانية بما يخدم المصالح الخليفية. ان التجنيس السياسي آفة يتشبث بها الحكم كأداة لضرب الشعب وذلك باستبداله بشعب آخر يتم استيراده تدريجيا من الخارج.

البقية على صفحة 8

* في يوم الخميس 13 يونيو اعتصم حوالي 25 شخصا من العسكريين المفصولين من الجيش والشرطة في البحرين في مقر الجمعية البحرينية لحقوق الانسان بالمنامة مطالبين باعادتهم الي وظائفهم التي فصلوا منها ابان الاحتجاجات التي جرت في البحرين من العام 1994 الي 1999. وقال المعتصمون ان حوالي 80 من العسكريين الذين فصلوا من اعمالهم بوزارة الداخلية ووزارة الدفاع مازالوا عاطلين ولم يعودوا لوظائفهم السابقة رغم صدور اوامر عليا باعادتهم الي وظائفهم اسوة بجميع الموظفين الذين فصلوا من اعمالهم او صدرت بحقهم احكام بالسجن في تلك السنوات

* اعلن وزير شؤون رئاسة مجلس الوزراء في البحرين محمد ابراهيم المطوع في 25 يونيو ان قانون الانتخاب الذي اقره مجلس الوزراء حظر على الجمعيات السياسية وجمعيات النفع العام والنقابات المهنية دعم اي مرشح للانتخابات التشريعية. ونقلت الصحف البحرينية عن المطوع قوله ان القانون منع ايضا "استخدام دور العبادة والجامعات والمؤسسات الحكومية كمقار للدعاية الانتخابية"، واكد على "عدم جواز قيام خطباء المساجد بالدعاية لاي مرشح".

* استمرارا لمشروع التجنيس السياسي، أصدر الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ما أسمي "التوجيهات الملكية" لتعديل قانون الجنسية بحيث لا يطلب من اي مواطن من احدى دول مجلس التعاون الخليجي التخلي عن جنسيته الاصلية للحصول على الجنسية البحرينية. وادعى المسؤولون ان من شان منح الجنسية المزدوجة لرعايا دول مجلس التعاون الخليجي (يضم السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان) تعزيز الروابط بين الدول الاعضاء على طريق التوصل الى الوحدة. واعلن وكيل وزارة الداخلية لشؤون الهجرة والجوازات الشيخ راشد بن خليفة ال خليفة ان "ازدواج الجنسيات الخليجية احدى الخطوات الواقعية والملموسة نحو التوجه للهدف المنشود وهو تحقيق الوحدة الخليجية".

* في 18 يونيو انضمت البحرين إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) بتاريخ 18 يونيو 2002 ويفترض ان تدخل حيز التنفيذ هذا الشهر. وقد التزمت بتنفيذ التزاماتها بإحكام هذه الاتفاقية سواء على صعيد برامج التوعية بمواد هذه اتفاقية أو على صعيد إعداد التقارير الرسمية الدورية بشأن متابعة تنفيذ مواد الاتفاقية، أو متابعة ملاحظات لجنة السيداو حول تلك التقارير فيما يتعلق برفع التمييز ضد المرأة بحسب مواد وبنود الاتفاقية.

مشروع قانون لمنح الجنسية البحرينية لمواطنين من دول خليجية

بقلم حبيب طرابلسي

اثار مشروع قانون حول منح الجنسية البحرينية الى مواطنين من دول خليجية اخرى احتجاجا في صفوف الشيعة الذين يشكلون الاكثرية في البحرين ويرون في ذلك مناورة قبل موعد الانتخابات التشريعية المقبلة.

وبدأ الجدل مع "التوجيهات الملكية" التي اصدرها ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة لتعديل قانون الجنسية بحيث لا يطلب من اي مواطن من احدى دول مجلس التعاون الخليجي التخلي عن جنسيته الاصلية للحصول على الجنسية البحرينية.

وبالنسبة الى السلطات من شان منح الجنسية المزدوجة لرعايا دول مجلس التعاون الخليجي (يضم السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان) تعزيز الروابط بين الدول الاعضاء على طريق التوصل الى الوحدة.

واعلن وكيل وزارة الداخلية لشؤون الهجرة والجوازات الشيخ راشد بن خليفة ال خليفة ان "ازدواج الجنسيات الخليجية احدى الخطوات الواقعية والملموسة نحو التوجه للهدف المنشود وهو تحقيق الوحدة الخليجية".

ويجب ان يصدر قانون بشان "التوجيهات الملكية" لتصبح سارية في البحرين.

والجمعة ندد الشيخ عيسى قاسم ارفع رجل دين شيعي والاكثر نفوذا لدى الطائفة الشيعية بالمشروع البحريني لمنح رعايا دول خليجية الجنسية البحرينية وراى في ذلك محاولة لتعديل التوازن الديموغرافي في البلاد قبل الانتخابات التشريعية المقررة في 24 تشرين الاول/اكتوبر.

وقال في خطبة القاها الجمعة في جامع الصادق في قرية الدراز ان "هذا القانون مرفوض شعبيا لما يحمله من تهديد مباشر بالالغاء الكامل لموقع المواطن ورأيه".

واضاف ان "قانون التجنيس لا يعبر عن دافع الاخوة الاسلامية ولا العربية بقدر ما يعبر عن محاولة لتهميش اشد للمواطنين" مطالبا ب"استفتاء عام على قانون الجنسية".

وكانت حركة احرار البحرين (المعارضة ومقرها لندن) اكدت في بيان ان "هذا القرار الخطير خطوة على طريق تغيير التركيبة السكانية جذريا وبسرعة".

واضافت الحركة ان ذلك "صدر بقرار شخصي من الملك دون استشارة الشعب وان ابناء البحرين سيرفضونه بشكل كامل". ومضت تقول "مع ذلك نود ان نقرع الاجراس مرة اخرى لكل من يهمه امر البلاد والحفاظ على هويتها التاريخية والبشرية والثقافية".

وتساءلت "لماذا يستعجل الحاكم اصدار هذا القرار قبل انتخابات تشرين الاول/اكتوبر؟ واي ديموقراطية هذه التي تسمح لحاكم باصدار قرار بتغيير تركيبة البلاد السكانية دون الرجوع الى الشعب؟".

ويتوقع ان تنظم انتخابات تشريعية في البحرين في 24 تشرين الاول/اكتوبر. وما زال الاعلان بموجب تعديل دستوري، عن نظام يضم مجلسين (مجلس للنواب يتم اختيار اعضائه ومجلس للشورى يتم تعيين اعضائه) يثير انتقادات في صفوف المعارضة. وتطالب المعارضة باعادة العمل بالبرلمان الذي تم حله في 1975.

ومن جانبه قال عباس هلال نقيب المحامين في البحرين في حديث مع قناة "الجزيرة" ان "منح الجنسية ليس من الاولويات لان الجنسية هي ارتباط روحي وقانوني وسياسي بين المواطن والدولة".

واضاف "هناك اولويات اكبر خاصة في ما يتعلق بالجانب التجاري اذا اردنا تحقيق الوحدة الخليجية تكمن في تفعيل الاتفاقية الاقتصادية وتسهيل الانتقال بالبطاقة السكنية وتوحيد التشريعات مثل القوانين التجارية وتشريعات العمل".

ومضى يقول "قد تترتب اثار سلبية عن منح الجنسية مثل حق الانتخابات والترشيح.

مفصولون يطالبون باعادتهم الى وظائفهم

اعتصم حوالي 25 شخصا من العسكريين المفصولين من الجيش والشرطة في البحرين صباح الخميس 13 يونيو في مقر الجمعية البحرينية لحقوق الانسان بالمنامة مطالبين باعادتهم الي وظائفهم التي فصلوا منها ابان الاحتجاجات التي جرت في البحرين من العام 1994 الي 1999.

وقال المعتصمون ان حوالي 80 من العسكريين الذين فصلوا من اعمالهم بوزارة الداخلية ووزارة الدفاع مازالوا عاطلين ولم يعودوا لوظائفهم السابقة رغم صدور اوامر عليا باعادتهم الي وظائفهم اسوة بجميع الموظفين الذين فصلوا من اعمالهم او صدرت بحقهم احكام بالسجن في تلك السنوات

وقال زكي سلمان (30 عاما) وهو شرطي سابق بوزارة الداخلية لوكالة فرانس برس ان بعض المفصولين قاموا باجراءات فحص طبي تمهيدا للعودة للوظيفة مثلما طلب اليهم، لكنهم مازالوا ينتظرون اشعارا رسميا بعودتهم الي العمل منذ اكثر من عام تقريبا .

واشار المفصولون الي ان معظمهم حصل علي شهادات حسن سيرة وسلوك من وزاراتهم اضافة الي شهادة رد اعتبار من المحكمة، لكنهم ما زالوا غير قادرين علي العودة لاعمالهم نتيجة ما سموه بالمماطلة من قبل الجهات المعنية.

وقد فصل غالبية هؤلاء اثناء الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية والتي امتدت من العام 1994 حتي العام 1999 لكن بعضهم واجه محاكمات عسكرية وقضوا احكاما بالسجن تتروح ما بين العامين الي المؤبد. واكد المعتصمون انهم يواجهون اوضاعا معيشية صعبة في ظل انعدام فرص العمل امامهم حيث يواجه بعضهم قضايا مديونية في البنوك لتحصيل قروض سبق وان استفادوا منها عندما كانوا في سلك الوظيفة.

وجاء في نداء رفعه المعتصمون الي ملك البحرين اننا نضع ما جري لنا ويجري علينا من ظلم وتجاهل لابسط حقوقنا كمواطنين امانة بين يديك.. ونحن علي ثقة بان عظمتكم يحزنه ويؤلمه ان يري بعض ابناءه المواطنين يعيشون عذابات والام بدون سبب .

وقال نائب الامين العام للجمعية البحرينية لحقوق الانسان سلمان كمال الدين لوكالة فرانس برس ان مشكلة هؤلاء العسكريين المفصولين تتطلب قرارا من الملك شخصيا مشددا علي ضرورة ان لا يترك الموضوع للجهات الادني التي قال بانها ماتزال تبدي عنادا غير مبرر في حل مشكلة هؤلاء .

وكان ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسي آل خليفة قد امر في اطار اجراءات العفو العام الذي اعلنه في شباط (فبراير) من العام الماضي، باعادة جميع المفصولين من اعمالهم علي خلفيات سياسية والذين صدرت بحقهم احكام بالسجن وحتي بعض المنفيين الي وظائفهم حيث عاد غالبية هؤلاء الي وظائفهم السابقة وحصلوا علي تعويضات.

قانون الانتخابات يحظر على الجمعيات السياسية وخطباء المساجد دعم المرشحين

اعلن وزير شؤون رئاسة مجلس الوزراء في البحرين محمد ابراهيم المطوع في 25 يونيو ان قانون الانتخاب الذي اقره مجلس الوزراء حظر على الجمعيات السياسية وجمعيات النفع العام والنقابات المهنية دعم اي مرشح للانتخابات التشريعية.

ونقلت الصحف البحرينية عن المطوع قوله ان القانون منع ايضا "استخدام دور العبادة والجامعات والمؤسسات الحكومية كمقار للدعاية الانتخابية"، واكد على "عدم جواز قيام خطباء المساجد بالدعاية لاي مرشح".

وقال المطوع "اشترط القانون ان تراعي المؤسسة الاعلامية التعاون الاعلامي المتساوي بين المرشحين وان يتم وقف الحملات الانتخابية قبل اربع وعشرين ساعة من موعد التصويت. كما منع القانون اقامة المهرجانات وخيم المرشحين بالقرب من مقار التصويت".

وحظر القانون الذي يتوقع ان يصادق عليه ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الاسبوع المقبل، على الجمعيات السياسية والجمعيات الاهلية والنقابات والجمعيات النسائية ايضا دعم اي من المرشحين "باعتبار ان الجمعيات ليست احزابا سياسية"، وفق ما نقلته الصحف عن المطوع ايضا.

وتحظر البحرين مثل بقية دول الخليج الاحزاب السياسية، لكن الحكومة رخصت، في اطار الاصلاحات السياسية، لجمعيات سياسية زاد عددها على سبع جمعيات تم الترخيص لها حتى الوقت الحاضر وتمثل تيارات اسلامية شيعية وسنية وليبراليين ويسار وقوميين.

واضاف المطوع ان القانون وان "لم يحدد سقفا للصرف على الحملات الانتخابية، فانه منع المرشحين من الحصول على اية معونات مالية من اي جهات رسمية او اهلية او اي جهة اخرى". وقال ان مرسوما "سيصدر حول توزيع الدوائر الانتخابية"، مشيرا الى انه "سوف يكون لكل دائرة انتخابية نائب واحد فقط".

ومن المقرر ان تجري الانتخابات للمجلس الخليفي في 24 تشرين الاول(اكتوبر)، وستقاطع جمعية الوفاق الوطني الاسلامية (شيعية) التي فاز مرشحوها في الانتخابات البلدية في ايار(مايو) الماضي بغالبية كبرى الانتخابات الذكورة

بيان جمعية العمل الوطني الديمقراطي حول التطورات السياسية الأخيرة

عقد مجلس ادارة جمعية العمل الوطني الديمقراطي جلسته الدورية يوم 29 يونيو 2002، حيث استعرض المستجدات السياسية المحلية والعربية، اضافة الى موضوعات تتعلق بتنشيط عمل الجمعية ودورها في العمل الوطني.. ثمن مجلس الادارة التوجه الملكي لاستكمال المؤسسات الدستورية، وذلك بالتأكيد على الانتخابات النيابية في موعدها المحدد في الرابع والعشرين من اكتوبر القادم، الا ان التعديلات الدستورية والممارسات الحكومية اللاحقة قد اثارت الكثير من التساؤلات والارباكات على عدة اصعدة:.

اولاً: على صعيد التعديلات الدستورية:. ان جمعية العمل الوطني الديمقراطي تبدي عدم ارتياحها من التعديلات الدستورية سواء من حيث آلية التعديل والمواد الدستورية التي جرى عليها التعديل ، حيث الرغبة الشعبية في ان يكون المجلس المنتخب هو صاحب السلطة التشريعية، وان يكون المجلس المعين للمشورة وابداء الراي فقط، والا يكون مساوياً في عدده للاعضاء المنتخبين.

ثانياً : على صعيد قانون الانتخابات، وما صدر من تصريحات من سعادة وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، فاننا نؤكد على حق الجمعيات السياسية في ممارسة دورها السياسي النشط في المعركة الانتخابية، بما في ذلك حقها في تقديم برامج ومرئيات للعمل البرلماني، وحقها في تقديم مرشحيها، والقيام بكافة الفعاليات الاعلامية التي تعبر عن حق الافراد والمجموعات في ممارسة حقوقهم السياسية فرادى ومجتمعين، وضرورة فتح كافة المنابر الاعلامية بما في ذلك القنوات التلفزيونية للجمعيات ومرشحيها ، وبناء على قرار الاشهار لهذه الجمعيات، والتأكيدات التي أبداها كبار المسؤولين في لقاءاتهم السابقة مع رؤساء الجمعيات السياسية حول حق الجمعيات السياسية في ممارسة حقوقها كما هو سائد في البلدان الديمقراطية العريقة.

ثالثاً: على صعيد الدوائر الانتخابية، فاننا نرى اهمية بالغة في ابتعاد السلطة عن التفكير الطائفي في توزيع الدوائر الانتخابية، وان يكون هناك مساواة بين جميع المواطنين في التصويت، وبالتالي ان يكون عضو المجلس ممثلاً لعدد متساو من المواطنين على صعيد المملكة بأسرها، مما يعني اعطاء المحافظات عدداً من المرشحين حسب الكثافة السكانية لها، والا يكون قانون الانتخابات النيابية صورة اخرى عن قانون الانتخابات البلدية.

رابعاً: على صعيد التجنيس فاننا نرى اهمية بالغة في الحفاظ على الوحدة الوطنية والتماسك المجتمعي ، وان تبتعد السلطة عن التجنيس العشوائي . ان جمعية العمل الوطني الديمقراطي ترى ضرورة اخضاع عملية التجنيس للشروط التي يحددها قانون الجنسية. وننطلق في موقفنا هذا من حرصنا على وحدتنا الوطنية وتماسك النسيج الاجتماعي، آخذين بعين الاعتبار قدرة الدولة على تقديم الخدمات التعليمية والصحية وغيرها، والتي تتحكم فيها الموارد المحدودة للبلاد.

خامساً: ازدواجية الجنسية. اننا نثمن الروح الوحدوية الخليجية التي يتمتع بها الحكم، والتي نتمنى ان يكون لها الصدى الايجابي لدى بقية حكام مجلس التعاون الخليجي، لكننا نرى ان تكون هذه الخطوة ضمن خطوات التوحيد والمواقف المشتركة الخليجية، بما يحقق المواطنية الخليجية الموحدة والوحدة الشاملة لهذه المنطقة من الوطن العربي، وان يأخذ بعين الاعتبار الحقوق والواجبات لهؤلاء المواطنين في دولهم وفي البحرين، والا تنطلق من موقف منفرد يعكر صفو الوحدة الوطنية.

ان جمعية العمل الوطني الديمقراطي ترى اهمية بالغة في ان تعيد السلطة النظر في كافة الاجراءات السابقة، اذا كانت لديها الرغبة الحقيقية والجادة في المشاركة الشعبية الواسعة في صنع القرار، وفي مواصلة السير في المشروع الاصلاحي الذي تقدم به صاحب العظمة.

جمعية العمل الوطني الديمقراطي
29 يونيو 2002

تأسيس جهاز الامن الوطني, برئاسة عبد العزيز عطية الله

في 8 مايو 2002 تم تأسيس جهاز الأمن الوطني كذراع امنية اضافية للحاكم الذي يخطط للمواجهة المستقبلية مع الشعب. أُنشئ الجهاز بموجب المرسوم الملكي رقم 14 لسنة 2002 المعدل للمرسوم الأميري رقم 29 لسنة 1996 بشأن تنظيم وزارة الداخلية، ونص المرسوم على ما يلي: يستبدل بجهاز "الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة" الوارد بالبند ثانياً من المادة الأولى من المرسوم رقم (29) لسنة 1996 بإعادة تنظيم وزارة الداخلية، "جهاز الأمن الوطني". وتبعًا لهذا المرسوم فقد حل جهاز الأمن الوطني محل

الإدارة العامة لأمن الدولة والتي كانت تتبع وزارة الداخلية.ويرأس هذا الجهاز مدير يتساوى في الدرجة مع درجة وزير بمجلس الوزراء.

ونص المرسوم رقم 15 الصادر في 15 مايو على ان: مدير جهاز المخابرات الوطني يعينه الملك برتبة وزير وهو عضو في المجلس الأعلى للدفاع إلى جانب وزير الداخلية. ففي 15 مايو الماضي ، ونص على ما يلي: يُعين الدكتور الشيخ عبدالعزيز بن عطية الله بن عبدالرحمن آل خليفة رئيساً لجهاز الأمن الوطني بدرجة وزير."

قبل عام 2002 كان مسمى جهاز الأمن الوطني سابقًا هو الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة المعروف أيضًا باسم الأمن والمخابرات. ترأس الإدارة إيان هندرسون من عام 1966 إلى عام 1998. بعد تقاعد هندرسون في عام 1998 تولى الرئاسة خالد بن محمد آل خليفة ابن شقيق أمير البحرين السابق عيسى بن سلمان آل خليفة.

ويعتبر تعيين عبد العزيز عطية الله آل خليفة لرئاسة الجهاز تقديرا له لما قام به في العقدين السابقين، خلال حقبة قانون امن الدولة. ونقل سجناء سابقون عن تعرضهم للتعذيب على يديه بشكل مباشر، ووصفوه بانه كا شرسا في معاملتهم.

قانون الانتخابات يمنع الجمعيات السياسية وخطباء المساجد دعم المرشحين

اعلن وزير شؤون رئاسة مجلس الوزراء في البحرين محمد ابراهيم المطوع في 25 يونيو ان قانون الانتخاب الذي اقره مجلس الوزراء حظر على الجمعيات السياسية وجمعيات النفع العام والنقابات المهنية دعم اي مرشح للانتخابات التشريعية. ونقلت الصحف البحرينية عن المطوع قوله ان القانون منع ايضا "استخدام دور العبادة والجامعات والمؤسسات الحكومية كمقار للدعاية الانتخابية"، واكد على "عدم جواز قيام خطباء المساجد بالدعاية لاي مرشح".

وقال المطوع "اشترط القانون ان تراعي المؤسسة الاعلامية التعاون الاعلامي المتساوي بين المرشحين وان يتم وقف الحملات الانتخابية قبل اربع وعشرين ساعة من موعد التصويت. كما منع القانون اقامة المهرجانات وخيم المرشحين بالقرب من مقار التصويت".

وحظر القانون الذي يتوقع ان يصادق عليه ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الاسبوع المقبل، على الجمعيات السياسية والجمعيات الاهلية والنقابات والجمعيات النسائية ايضا دعم اي من المرشحين "باعتبار ان الجمعيات ليست احزابا سياسية"، وفق ما نقلته الصحف عن المطوع ايضا.

وتحظر البحرين مثل بقية دول الخليج الاحزاب السياسية، لكن الحكومة رخصت، في اطار الاصلاحات السياسية، لجمعيات سياسية زاد عددها على سبع جمعيات تم الترخيص لها حتى الوقت الحاضر وتمثل تيارات اسلامية شيعية وسنية وليبراليين ويسار وقوميين.

واضاف المطوع ان القانون وان "لم يحدد سقفا للصرف على الحملات الانتخابية، فانه منع المرشحين من الحصول على اية معونات مالية من اي جهات رسمية او اهلية او اي جهة اخرى". وقال ان مرسوما "سيصدر حول توزيع الدوائر الانتخابية"، مشيرا الى انه "سوف يكون لكل دائرة انتخابية نائب واحد فقط".

ومن المقرر ان تجري الانتخابات للمجلس الخليفي في 24 تشرين الاول(اكتوبر)، وستقاطع جمعية الوفاق الوطني الاسلامية (شيعية) التي فاز مرشحوها في الانتخابات البلدية في ايار(مايو) الماضي بغالبية كبرى الانتخابات الذكورة

البحرين: جريحان أميركيان في تظاهرة ضد السياسة الامريكية

تحول شجار على إيجار ثوب لعروس أحد الجنود الأميركيين المتواجدين في البحرين الى تظاهرة دعا فيها عشرات البحرينيين الغاضبين الى تفكيك القواعد العسكرية الأميركية في بلادهم، ما استدعى تدخل الشرطة لفض الشجار بين المواطنين الغاضبين والجنود الاميركيين الذين أقدموا على تكسير زجاج المحل كما أفاد شهود عيان. وقد أعتبر المراقبون الحادث دليلا على تصاعد مشاعر الكراهية للأميركيين في البحرين التي شهدت أعنف التظاهرات المناهضة للولايات المتحدة في الاشهر الماضية والتي قتل فيها مواطن بحريني في مواجهات مع الشرطة.

ووقعت المشكلة عندما اختلفت سيدة أثيوبية مع صاحبة محل تجاري في شارع البديع عند مدخل جاة بداية شمالي شرقي العاصمة المنامة حيث خرجت السيدة الاثيوبية الى الشارع واستدعت زوجها الاميركي الذي كان ينتظرها في السيارة مع جنود آخرين. وأعلنت وزارة الداخلية البحرينية انها فتحت تحقيقا في الحادث لتحديد المسؤوليات فيما أعلنت السفارة والقيادة البحرية الأميركيتان في المنامة عن أسفهما للحادث وأكد بيان أصدرتاه "اننا سنواصل اتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين السلوك المناسب من قبل جنودنا الضيوف في البحرين".

وأعلنت وزارة الداخلية البحرينية ان سيدتين أثيوبيتين وشخصا أميركيا كان معهما توجهوا الى محل لتأجير الفساتين واعتدوا على الموظفين في المحل بسبب سوء تفاهم على مبلغ عشرة دنانير.

وقال مصدر في الوزارة ان دورية أمنية توجهت الى المنطقة فور تلقي بلاغ السيدة صاحبة المحل موضحا انه وأثناء قيام الشرطة بالتحقيقات المبدئية وصلت شقيقة صاحبة المحل وزوج أختها وأنزلا احد الجنود الأميركيين الذين كانوا في سيارة متوقفة أمام المحل ووقفت الشقيقة أمام السيارة لمنعها من التحرك، ولما حاول السائق قيادة السيارة دهس السيدة البحرينية ما أثار غضب المواطنين في الشارع الذين تجمعوا حول السيارة وشرعوا يضربون من فيها ما أدى الى إصابة جندي أميركي وزوجته الأثيوبية بجراح ليست خطرة.

وظل المواطنون الغاضبون متجمهرين في المنطقة ما يقارب خمس ساعات ووصل عددهم الى حوالي 500 شخص نادوا "الموت لأميركا" و "لا للقواعد العسكرية الاميركية في البحرين" ما استدعى تدخل رئيس جمعية الوفاق الوطني الاسلامية الشيخ علي سلمان الذي تعهد للمتظاهرين بأن "تبذل الجمعية مساعيها في القضية ضمن الأطر القانونية".

من جهته، أعلن المتحدث باسم القوات البحرية الأميركية المتمركزة في البحرين كريس دايفيس ان جنديين أميركيين كانا في صحبة المرأة الاثيوبية وانهم دهسا المرأة عندما حاولوا الهرب من المنطقة الا انهم تعرضوا للضرب لدى نزولهم من السيارة لتفقد المرأة البحرينية. فيما قال زوج صاحبة المحل عبد الهادي يوسف وأشخاص آخرون كانوا في المنطقة ان خمسة جنود آخرين تدخلوا في الشجار وكسروا واجهات المحل واعتدوا على موظفين هنديين نقلا الى المستشفى لتلقي العلاج.

ونقلت قناة الجزيرة الفضائية عن شهود عيان انه تم "سكب مواد كيميائية على الجنود الاميركيين" أثناء الشجار وبعدها "جاء المزيد من الجنود الاميركيين وتعرضوا للمواطنين المتجمهرين في المنطقة".

(أب، أف ب، دب أ، يو بي أي)

الحاكم الناكث والشعب الصادق

لا تسألنّ عن الوعود ... فالنكث من شيم العبيد
لله درك يا أوالُ ... أتصبرين على يزيد
هل تسكتين على الألى ... حكموا ديارَك بالحديد؟
رقصوا على أشلائنا ... مثل الشياطنة القرود
عاثوا بنا واستأسدوا ... واستنفروا كل الجنود
قتلوا الزنابق في الخما ... ئل مزقوا أحلى الورود
ثم انبروا للبلبل الصدا ... ح يهتف بالنشيد
ذبحوه بالحقد السقيـ ... ـم ودمعه فوق الخدود
سلكوا طريق الموبقا ... ت وتابعوا درب الجدود
ما آمنوا أبدا بأخـ ... ـلاقٍ ولا رأي سديد
يا ويحهم أوليس في الـ ... ـحكام من رجلٍ رشيد

أين الثريا والثرى ... أين القرود من الأسود
شعب تمرد ثائرا ... لا لن يعود الى القعود
وطن مضى نحو الصعو ... د، أيرتضي غير الصعود
الشعب يصنع نصره الـ ... ـمحتوم بالعزم الشديد
بالله، جل جلاله ... بدم الشهادة والصمود
يرد الجنان شهيده ... أنعم به يوم الورود
وهناك يحضنه جما ... ل الله من حور وغيد
أما الطغاة فإنهم ... يُسقون من ماء صديد
يجنون ما عملت يدا ... هم في القريب وفي البعيد

الظلم لا يبقى وإن ... طال المدى أبد الوجود
والخائنون مصيرهم ... يتشردون بكل بيد
فإلى الزوال مصيرمن ... باع البلاد الى اليهود
والمجد للأحرار منـ ... ـتصرين في العهد الجديد
ولدت أوال مجددا ... من رحم ثورتنا الولود
رضعت دماء من سجيـ ... ـن، من طريد من شهيد
أيامها الغرّى غدًا ... ستطل كالعيد السعيد

يا أيها الاحرار هـ ... ـذا دربُكم دربُ الخلود
كنتم على ما يفعلو ... ن بشعبنا خيرَ الشهود
لا تيأسوا فالله منـ ... ـتقمٌ غدًا لدم الشهيد
سترون فعل الله بالط ... ـغيان في يوم مديد
عهد من الله العظيم ... لشعبنا البطل المجيد
العار ينتظر الطغاة ... والنصر للشعب العنيد

تطورات حساسة: البقية من صفحة 1

امام هذه الحقائق اصبح الوضع مستقطبا بشكل لم يكن متوقعا عندما طرح مشروع الميثاق قبل عام ونصف. ومع استمرار الحراكات الشعبية المطالبة بتوفير فرص عمل للشباب من جهة، والمحتجة على الغاء الدستور الجديد من جهة اخرى، والعاملة على اعادة تشكيل جسد المعارضة مجددا بعد ان حدث تراجع كبير نتيجة الدعاية الخليفية حول "المشروع ا لاصلاحي" للحاكم، اصبح الطريق معبّدا نحو وضع سياسي مختلف بشكل جذري عما هو قائم الآن. لقد تعددت انقلابات العائلة الحاكمة على الشعب، التي ابتدأت في العام 1975 عندما أجهضت الممارسة البرلمانية وعلقت العمل بالمواد الدستورية التي تنظمها. كان ذلك بداية سيئة لمرحلة ما بعد الاستقلال الذي كان للشعب دور اساس في تحققه. يومها وقف البرلمانيون موقفا مشرفا ففتحت السجون وزج فيها الاحرار، وتواصل القمع ربع قرن خلالها عشرات الشهداء. وفي فبراير الماضي انقلب الحاكم مجددا على الشعب والغى الدستور الشرعي وتخلى عن العهود التي قدمها للشعب في مقابل اقرار الميثاق.

من هنا تطلق حركة احرار البحرين الدعوة مجددا لكافة اطياف المعارضة الشريفة لاعادة النظر في الموقف، والعودة الى العمل المنظم لمواجهة الحملة الخليفية على البلاد والشعب، واعادة تلاحم الصفوف من خلال مشروع سياسي مشترك يسعى لافشال مشروع حمد بن عيسى السياسي. لم يعد الوضع محتملا بعد الغاء الدستور وفرض الاجراءات المذكورة، والتخلي عن سياسة الانفتاح والمصارحة، واستبدال ذلك بالتآمر مع الخارج ضد الوطن والمواطنين.اننا امام لحظة تاريخية حاسمة بين ان يكون شعب البحرين او لا يكون. وهذا يستدعي اعادة التموضع لاطلاق مشروع معارض شامل يرغم رموز الحكم على التراجع عن مشروعهم السياسي الذي ولد ميتا، والاعلان الفوري عن اعادة العمل بالدستور الشرعي، واحترام الشعب والتوقف عن التجنيس وتعبئة الطاقات من اجل اعادة بناء الوطن المدمر منذ عشرات السنين. ان حدث ذلك فسوف تتضح جدية المعارضة في فرض الاصلاح والتغيير بعيدا عن آليات الحكومة اساليبها. ان حدث ذلك فستكون البحرين بألف خير انشاء الله، والا وقع المحذور وعادت الاوضاع الى المربع الاول.